صيف معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعوي

صيف معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

**Contemporary formulas for investing
in endowment funds**

د . مدحت جاسم محمد السبعوي*

Dr. Madhat Jasim Mohammed Al-Sabawi

Dr.medhatjasim@yahoo.com

Mob : ٠٠٩٦٤٧٥٠٣١٠٨١٥١

Abstract:

Despite the importance and magnitude of the endowment's in-kind and cash assets, endowment funds are still suffering from slow growth, due to the failure to keep pace with contemporary tools in the process of their growth and investment, which necessitates the need to seek the assistance of specialists and those with experience in this field, while establishing a transparent monitoring mechanism for the activities of endowment institutions. Its accounts and investments, and monitoring and evaluating

* تدريسي في كلية العلوم الاسلامية/ جامعة الموصل.

the performance of the endowment's supervisors for the purpose of reaching an optimal investment of the endowment's resources.

It is known that money, which is one of the endowment resources, can be used to maximize the endowment resources by introducing them into various commercial activities, and this comes in line with the trend of establishing endowment companies and endowment banks for the purpose of collecting the dispersion of a large number of endowment funds, and working to manage the endowment assets in a commercial manner, and this It is considered one of the important steps in the field of employing the endowment funds in contemporary forms and thus supporting the various endowment activities and achieving the endowment's purpose and purpose.

Keywords:Endowment formulas, company, bank, investment, innovation

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعواوي

المقدمة :

على الرغم من أهمية وضخامة موجودات الوقف العينية والنقدية، فإن أموال الوقف مازالت تعاني من تباطؤ في النمو، لعدم مواكبة الأدوات المعاصرة في عملية نموها واستثمارها، وهو ما يلزم ضرورة الإستعانة بأهل الاختصاص وذوي الخبرة في هذا المجال، مع وضع آلية مراقبة شفافة لأنشطة المؤسسات الوقفية وحساباتها واستثماراتها، ومراقبة وتقييم أداء نظار الوقف لغرض الوصول الى استثمار أمثل لموارد الوقف.

ومعلوم أن النقود التي هي أحد موارد الوقف يمكن الاستفادة منها في تعظيم الموارد الوقفية من خلال ادخالها في أنشطة تجارية مختلفة، ويأتي ذلك منسجماً مع اتجاه تأسيس الشركات الوقفية والبنوك الوقفية بغرض تجميع شتات الكثير من الأموال الوقفية، والعمل على إدارة الأصول الوقفية بطريقة تجارية، وهذه تعتبر من الخطوات الهامة في مجال توظيف الأموال الموقوفة بصيغ معاصرة وبالتالي دعم أنشطة الوقف المختلفة وتحقيق مقصد الوقف وغاياته.

من هنا يحضر الابتكار الوقفي كضرورة لا غنى عنها في تفعيل نشاط الوقف وتنمية موارده وتفعيل الاستثمار فيه، فصيغ مبتكرة كالشركة الوقفية والبنك الوقفي تعتبران من المبتكرات المعاصرة التي بدأ النقاش حولها يتوسع باتجاه اعتمادها بعد إزالة العقبات أمامها لنجاح تطبيقها في ميدان العمل.

أولاً : مشكلة الدراسة :

ضخامة الموقوفات وخاصة النقدية منها، وجمود وعدم مواكبة التشريعات للتقنيات المعاصرة في الاستثمار، وتقصي صور الهدر والاهمال في مؤسسات الوقف، وقلة عدد الأوقاف المنشئة حديثاً، وتراجع إنتاجية الموجود منها، جاءت هذه الدراسة لتناقش كيفية تفعيل الاستثمار الوقفي لموارد وأموال الوقف بصيغ معاصرة تحقق مقاصد الوقف في النمو والتنمية.

ثانياً : أهمية الدراسة

من أولى الأولويات التي يجب أخذها بالاعتبار عندما نتحدث عن أهمية البحث هو رصد حاجة الوقف الى تنمية موارده بصيغ معاصرة تتيح مراقبة تدفق إيراداته ونفقاته، وتنمية موارده، فكانت الشركات الوقفية والبنك الوقفي نماذج مختارة لتلك الصيغ المعاصرة للاستثمار الوقفي.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى حشد جهود الباحثين والمهتمين بشؤون الوقف لتسليط الضوء على سبل الارتقاء بقطاع الوقف، وابتكار صيغ استثمارية معاصرة لموارد الوقف من خلال جلب أنظار الفقهاء ورجال القانون إلى متطلبات الوقف الحديث، لتذليل كافة العقبات التي بالامكان تجاوزها، وإثراء المكتبة الوقفية ببحوث تناقش موضوع استثمار الوقف وتفعيله بصيغ معاصرة.

رابعاً : خطة البحث :

ومن اجل بحث الموضوع بالدراسة والتحليل فقد جاءت خطة البحث كما يأتي :
في المبحث الأول وفي المطلب الأول منه تم تناول الاطار النظري للدراسة بتعريف الوقف ودليل مشروعيته وتقسيماته، فيما تناول المطلب الثاني وقف النقود، وفي المبحث الثاني تناولنا الاستثمار الوقفي ببيان مفهومه ومشروعيته وأهميته، ثم تناول المبحث الثالث صيغ استثمار موارد الوقف، من خلال عرض صيغتي الشركة الوقفية والبنك الوقفي، وختمت الدراسة ببيان سبل تفعيل الاستثمار الوقفي، بتفعيل الدور المؤسسي، وتفعيل الابتكار الوقفي، وتفعيل الدور الاعلامي للنهوض بالاستثمار الوقفي، ثم خلصت الدراسة الى النتائج والتوصيات، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

خامساً : منهج البحث :

طبيعة الدراسة وموضوعها يفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

سادساً : الكلمات المفتاحية :

وقف، صيغ ، شركة ، بنك ، استثمار ، ابتكار .

المبحث الأول : الاطار النظري للدراسة

المطلب الأول : ماهية الوقف

الفرع الأول : تعريف الوقف لغة واصطلاحاً :

- لغة: الوقف في أصل اللغة هو سوار من عاج، يقال وقفت المرأة توقيفاً، إذا جعلت في يديها الوقف^(١)، ويقال "وقفت" الدار "وقفاً" أي حبستها في سبيل الله^(٢).
- اصطلاحاً: عرف الفقهاء الوقف بتعريفات مختلفة، ومنها تعريف ابن قدامة: (تحببب الأصل

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور

عطار، ط، ج٤، ص١٤٤٠، دار العلم للملايين - بيروت .

(٢) الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقري (د- ت)، المصباح المنير ، ص٣٤٤، دراسة وتحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعاعي

وتسهيل المنفعة (١).

الفرع الثاني : مشروعيته :

والوقف نظام أصيل وهو من أعمال البر والإحسان، دلت عليه نصوص شرعية عديدة منها:

- قوله تعالى: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) (٢).
- وقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له) (٣).
- وقد عمل الصحابة به (٤).

الفرع الثالث : تقسيمات الوقف :

هناك تقسيمات عدة للوقف فيما يلي بيانها (٥):

أولاً : حسب نوع الإدارة :

١- إدارة الوقف من قبل الواقف نفسه أو وصيته.

٢- إدارة الوقف من قبل القضاء أو من يعينه القاضي.

٣- الإدارة الحكومية .

ثانياً : حسب تنوع الواقفين :

١- أوقاف الأغنياء .

٢- الأرصاء : أوقاف الحكام من أملاك الدولة

(١) المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، (١٤١٩)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط ١ ، ج ٧، ص ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) (آل عمران : ٩٢).

(٣) مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (د-ت)، الجامع الصحيح ، باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته، رقم ٤٣١٠، ج ٥، ص ٧٣، دار الجيل - بيروت + دار الأفاق الجديدة - بيروت.

(٤) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي أبو محمد، (١٤٠٥)، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ٦، ص ٢٠٦، دار الفكر، بيروت.

(٥) لمزيد من التفصيل أنظر: قحف، منذر (٢٠٠٦)، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، ط ٢، ص ٣١-٤١، و ص ١٥٨-١٥٩، دار الفكر، دمشق.

٣-أوقاف من خلال الوصايا في حدود ثلث ما يتركه الناس من ثرواتهم.

ثالثا : حسب نوع الأموال ومحل الوقف :

١-أوقاف العقارات: وتشمل الأراضي، والمباني المتنوعة، وما في حكمها.

٢-أوقاف الأموال المنقولة: وتشمل الآلات، والمعدات، ووسائل النقل.

٣-أوقاف النقود والأسهم: وتشمل وقف النقود لإقراضها أو استثمارها، وتوزيع أرباحها على

المستفيدين، أو إيقاف دائم للإيرادات النقدية للجهات المستفيدة.

ووقف النقود هو محور بحثنا وتدور حول صيغ الاستثمار المقترحة، لذا سنفرد له هنا مساحة للحديث.

المطلب الثاني: وقف النقود

اختلف الفقهاء في وقف النقود، فمنهم من قال بجوازه ومنهم من منعه، ومدار خلافهم يعود الى أن النقود تعتبر من الأموال المنقولة، والمال المنقول أما أن يوقف تبعا للعقار، أو يوقف منفردا مستقلا، فإن كان مستقلا عن العقار، فإما أن يكون من الأموال التي تعارف الناس على وقفها أو لا يكون، والعرف مصحح فيما لا يصادم نصا قاطعا، وهو معتبر في أحكام الوقف الإجهادية بناء على القاعدة الفقهية العامة (العادة محكمة)^(١). وعموما فقد تلخصت آراء الفقهاء في وقف النقود في اتجاهين رئيسيين :

- جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة: لا يجوز عندهم وقف النقود^(٢).

والمانع أن المنفعة التي تستوفى منها لا تتصور إلا بإنفاق عينها، ولأن الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، فلا يتحقق حبس الأصل أصلا، فلا يمكن الإنتفاع بها إلا بذهاب الأصل بإنفاقه.

- أما المالكية ونفر من الحنفية ومتأخريهم، وفي رواية عن أحمد: فيجوز عندهم وقف النقود^(١).

(١) ومن المنقول الذي تعارف الناس على وقفه مستقلا فأصبح جائزا ونكره الفقهاء: وقف القوم، والفأس، والقدر، والجنائز وثيابها، والأكسية الشتائية للفقراء، والسفن، والبناء، والشجر، والدرهم والدنانير، وبعض أنواع الأموال الوزنية أو الكيلية كالقمح، الزرقا، مصطفى أحمد، (١٩٩٨م)، أحكام الأوقاف، ص ٦٠، ط ٢، دار عمار، عمان، الأردن.

(٢) المرغيناني، علي، (١٣١٥هـ)، الهداية مع فتح القدير، ط ١، ج ٥، ص ٥٠، بولاق. الشيرازي، أبي اسحاق، (١٣٩٦هـ)، المهذب، ط ١، ج ١، ص ٥٧٥، مصطفى الحلبي، القاهرة. المرادوي، الانصاف، ط ١، ج ٧، ص ١٠.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعوي

والوقف المؤقت للنقود يكون بعدة صيغ^(٢):

- وقف النقود في محافظ استثمارية.
- وقف الإيراد النقدي.
- وقف إحتياطي الشركات المساهمة.
- وقف عمل إستثماري بأكمله.
- وقف مجموع أملاك الواقف.

وواضح مما تقدم أن وقف النقود يحقق منفعة لعموم الناس، ففيه التوسعة على الفقراء والمحتاجين، وكذلك الأغنياء الذين يمتلكون نقودا ولا يمتلكون عقارا ويريدون أن يوقفوها لوجه الله، ولمن لا يملك نصاب الزكاة فله أن يتصدق بجزء أو قليل من ماله، ومن مجموع هذا القليل يتراكم مال الوقف النقدي، هذا فضلا عن تأثير النقود الكبير في مجال التنمية بتعدد طرق ومجالات استثمارها أكثر من العقار^(٣). وبالتالي رُفد المجتمع بما يحتاج إليه من إيرادات نقدية ومنافع يستكمل بها ما يحتاج إليه في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

المبحث الثاني : استثمار أموال الوقف

المطلب الأول : ماهية إستثمار الوقف :

الفرع الأول : تعريف استثمار الوقف :

المقصود باستثمار الأوقاف: هو ما يبذله ناظر الوقف من جهد فكري ومالي من أجل الحفاظ على الممتلكات الوقفية وتنميتها بالطرق المشروعة وفق مقاصد الشريعة ورغبة الواقفين، بشرط ألا تعارض نصاً شرعياً^(٤).

(١) الخرشي، محمد بن عبدالله، شرح الخرشي على مختصر خليل (فتح الجليل)، ج٧، ص٧٠، دار الفكر.

(٢) قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ص١٩٣.

(٣) انظر: العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٠م)، الصناديق الوقفية السيادية، دراسة فقهية - اقتصادية، ص١٠٤، دار البشائر، بيروت.

(٤) بن عزوز، عبد القادر (٢٠٠٤)، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، ص٧٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

الفرع الثاني : مشروعية استثمار أموال الوقف

تأتي مشروعية استثمار أموال الوقف قياساً على استثمار مال اليتيم، فكما لا يجوز لوكيل اليتيم أن يترك مال اليتيم حتى يتناقص وتأكله الصدقة، لقوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»^(١)، فإن متولي مال الوقف كذلك مكلف بتحقيق المصلحة الدينية والدنيوية للأمة بالمحافظة على مال الوقف وتثمينه وتكثيره. وكذلك تأتي مشروعية استثمار أموال الوقف قياساً على جواز استثمار مال الزكاة، فإذا جاز استثمار أموال الزكاة وهي أخص من الأوقاف لأن مصارفها محددة، بينما مصارف غالب الوقف على جهات بر عامة، فإنه يجوز في الوقف من باب أولى. وهذا يكسب استثمار أموال الوقف مشروعية إضافية، من أنه في النهاية يهدف إلى تحقيق المقاصد التكافلية للمجتمع والأمة^(٢).

الفرع الثالث : أهمية استثمار أموال الوقف :

الإستثمار الوقفي له دور أكثر كفاءة وفاعلية على مدى الأفق الزمني، وتحديدًا في مجالات الإستثمار طويل الاجل، ويعزز ذلك ويدعمه قاعدة متينة يشكلها مفهوم الوقف لدى جمهور الفقهاء، فقد أسقطوا إرادة الواقف مطلقاً في جواز إسترداد ملكية الموقوف، بمعنى أن المدة الزمنية لا نهائية مؤبدة، فتنقل بموجبها ملكية الموقوف إلى ملكية الموقوف عليهم، التي هي في الأصل ملك لله تعالى .

وواضح في هذا الجانب أن الأفق الزمني كمتغير إقتصادي على المدى الطويل، يكشف جدوى المشروعات الوقفية وإستخداماتها البديلة حسب تغيرات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، الذي يطلق عليه أحياناً مصطلح مؤشر الأسعار، وهذا المؤشر أو الرقم القياسي كفيل بتوجيه النشاطات الوقفية في الإستخدامات الرشيدة^(٣).

(١) البيهقي وصححه، البيهقي، أحمد بن الحسين (١٣٤٤هـ)، السنن الكبرى، ط١، ج٤، ص١٠٧، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد.

(٢) بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، ص٨٣-٨٥.

(٣) السعد، أحمد محمد، الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والإقتصاد - مدخل نظري، ص٨، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، www.ArabLawInfo.com.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعراوي

وقد إتفق الفقهاء على أن أول واجب يقوم به المتولي هو عمارة الوقف، سواء شرط ذلك الواقف أم لا^(١)، فمتولي الوقف وكيل في التصرف بغض النظر عن كونه وكيلًا للواقف كما قال أبو يوسف، أم عن الفقهاء كما قال محمد^(٢).

وحيث أنه لا يتأتى للناظر تحقيق قصد الواقف بحبس الأصل عن التصرف وتحصيل الربح وصرفه للمستحقين إلا باستغلال الأصل وتنميته وتثميته (فحسب العين لا يراد منه ذات الحبس، وإنما يراد منه إستدامة إدرار الغلة، وإستدامة بقاء الوقف صدقة جارية إنما يكون بدوام بقائه منتجاً مدرأً^(٣). ومن خلال تتبع أدلة مشروعية الوقف، وإستشراق المقاصد الشرعية منها، نرى إنَّ الشارع يهدف من الوقف إلى إقامة مصادر دائمة ومستمرة تدرُّ دخلاً، لتقديم المنافع في الحاضر والمستقبل، ولهذا إتفق الفقهاء على وقف العقار؛ لأنه يحقق مقصد الشارع في الإستمرار، واختلفوا في وقف المنقول؛ لأنه يؤول إلى التلف، ولا تتحقق منه المنافع على التأييد، فضلا عن القيود التي ذكرها الفقهاء في التصرف في أصل الوقف؛ فمنعوا بيعه، وتحميلة الديون، كما نصوا على أن عمارة أصل الوقف التي يترتب عليها بقاء عين الوقف، مقدمة على غيرها من وظائف الوقف، وكل ذلك قصد استمرارية الوقف^(٤).

ثانيا : وفي جواز استثمار ريع الوقف، وما فاض عن الربح بعد توزيعه على المستحقين أقوال متعددة للعلماء، نأخذ خلاصتها بما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دورته المنعقدة لمناقشة موضوع الإستثمار :

- في حالة أطلاق الواقف ولم يشترط الإستثمار ولا عدم الإستثمار، أو أن تكون حجة الوقف إندثرت ولم تعد شروط الواقف معروفة.

(١) ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، (١٩٨٠)، الأشباه والنظائر، ص ٢٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١٩٨.

(٣) السبهياني، عبد الجبار حمد (٢٠١٠)، دور الوقف في التنمية المستدامة، بحث ضمن بحوث مجلة الشريعة والقانون، ص ٥٠، السنة ٢٤، العدد ٤٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(٤) السرتاوي، محمود، (٢٠٠٩)، وقف الأسهم والصكوك والحقوق والمنافع، ص ٦، بحث مقدم الى مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.

فرّق قرار مجمع الفقه الإسلامي بين حالة الإطلاق وحالة الإشرط بالنص على أن : (الأصل عدم جواز استثمار جزء من الربح إذا أطلق الواقف ولم يشترط استثماره، إلا بموافقة المستحقين في الوقف الذري). أما في الوقف الخيري فيجوز استثمار جزء من ريعه في تنمية الأصل للمصلحة الراجحة بالضوابط المنصوص عليها^(١).

- وفي حالة فاض وفر في الربح من غلة الوقف، للفقهاء في ذلك إتجاهات متعددة، خلاصتها ما جاء في قرار منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، بجواز استثمار الفائض من الربح بعد توزيع الربح على المستحقين وحسم النفقات والمخصصات.

وهو ما أكد عليه مجمع الفقه الإسلامي في قراره الذي نصه : (يجوز استثمار الفائض من الربح في تنمية الأصل أو في تنمية الربح، وذلك بعد توزيع الربح على المستحقين وحسم النفقات والمخصصات)^(٢).^(٣).

المبحث الثالث : صيغ استثمار أموال الوقف

المطلب الأول : الشركات الوقفية :

الفرع الأول : ماهية الشركات الوقفية

برزت مؤخرا الحاجة الى تأسيس الشركات الوقفية للعمل على إدارة الأصول الوقفية بطريقة تجارية، واستيعاب التحولات وتجاوز الخلافات الناشئة عن تعدد الآراء حول التجارة والاستثمار في موارد الوقف.

وتعرف الشركة الوقفية بأنها : إجتماع أصول وقفية وإدارتها بهدف الإتجار بها وفقا للأنظمة التجارية^(٤).

أو هي عقد مشاركة في رأس المال بين وقفين أو أكثر في مشروع يستهدف الربح لتسهيل الربح الناتج منها^(١).

(١) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٤٠ (١٥/٦) بند أولا- ٥. <https://iifa-aifi.org/ar/٢١٥٧.html>.

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٤٠ (١٥/٦) بند أولا- ٦. <https://iifa-aifi.org/ar/٢١٥٧.html>.

(٣) لتفصيل أكثر أنظر: العياشي، مسائل في فقه الوقف، ص ٣٦.

(٤) المهنا، خالد بن عبد الرحمن (٢٠١٣م) ، الشركات الوقفية، ص ١٩، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ

راشد بن داييل لدراسات الأوقاف بجامعة محمد بن سعود السعودية .

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعراوي

الفرع الأول : صور الشركة الوقفية :

- بالنظر في صور الشركات المعاصرة، فإن الشركة الوقفية يمكن أن تتخذ إحدى صورتين :
- شركة وقفية ذات مسؤولية محدودة : وهي (شركة من وقفين فأكثر بما لا يزيد عن خمسين وقفا، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولا إلا بقدر حصته من رأس المال)^(٢).
 - شركة وقفية مساهمة مقفلة : وهي (شركة من خمسة أوقاف فأكثر، يكون رأس مالها مقسما إلى أسهم متساوية القيمة، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولا إلا بقدر حصته من رأس المال)^(٣).
- والجمعية العمومية في الشركة الوقفية هم نظار الوقف أو من يمثلهم، ومجلس الإدارة قد يكونون نظار الوقف أنفسهم أم غيرهم، ويتم إختيارهم من مجلس نظارة الوقف من خلال الجمعية العمومية، وإدارتهم للشركة ستكون وفقا لشرط الواقف في صك الوقفية، والذي لابد أن يثبت في عقد التأسيس بما يتماشى مع شروط الواقفين، وإن كانوا غيرهم فيجوز لهم إدارة الشركة وفقا لصلاحياتهم في عقد التأسيس بما يتماشى مع شروط الواقفين، ويكون نظار الوقف هم ممثلو المؤسسين في الشركة^(٤).

(١) الراجحي، خالد عبدالرحمن بن سليمان، (٢٠١٦)، تأسيس الشركات الوقفية - دراسة فقهية تأصيلية، ص ١٥، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر ٢٥ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: الصناعة المالية الإسلامية بعد ٤٠ عاما - تقييم التجربة واستشراف المستقبل، جامعة طيبة، المدينة المنورة.

(٢) الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، ص ١٨.

(٣) الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، ص ١٧.

(٤) أنظر: المهنا، الشركات الوقفية، ص ٣١-٣٢.

الفرع الثاني : خصائص الشركة الوقفية :

أولاً : من حيث كونها شركة، أبرز خصائصها^(١):

- انتفاء العنصر الشخصي في ملكية الشركة.
- جميع الشركاء في الشركة الوقفية هي كيانات وقفية.
- الشركة الوقفية شركة أموال.
- مسؤولية الوقف الشريك في الشركة الوقفية تكون بقدر حصته من رأس المال.
- عدم قابلية الحصص أو الأسهم للتداول

ثانياً : من حيث كونها وقف، تأخذ إجمالاً خصائص الوقف.

ولكن هذا الكيان الجديد وعند إكمال متطلباته القانونية والتشريعية، فإنه يختلف عن الوقف الإعتيادي في ما يأتي^(٢):

- أن الشركة الوقفية تخضع لأحكام الوقف وللنظام التجاري معاً، بخلاف الأوقاف الأخرى التي لا تخضع إلا لأحكام الوقف وأنظمتها.
- أن الشركة الوقفية وقد اكتسبت الصفة التجارية من خلال تملكها لسجل تجاري، يتاح لها تنمية أصولها من خلال ممارسة نشاط الإستثمارات المتنوعة، وعدم ضياع الوقف؛ لارتباطه بالتسجيل التجاري، واشتهاره أمام الناس، وتوسيع دائرة المستفيدين من أصوله. بخلاف الأوقاف الأخرى التي تعتمد على تنمية أصولها من خلال شراء أصول أخرى بجزء من ريعها.
- تملك الشركة الوقفية عروض تجارة معدة للنماء وزيادة رأس المال، بخلاف الأوقاف الأخرى التي تكون أصولها محبسة.

(١) الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية - دراسة فقهية تأصيلية، ص ١٩.

(٢) الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، ص ٣١-٣٢. المهنا، الشركات الوقفية، ص ٢٩.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعراوي

الفرع الثالث : مزايا الشركة الوقفية :

تمتلك الشركة الوقفية من المزايا ما يؤهلها للقيام بإدارة مزدوجة ماهرة لمرافق وأصول الوقف تجمع ما بين الإدارة التجارية بقصد الربح، والإدارة الاجتماعية (غير الربحية)، ومن أهم مزايا الشركات الوقفية:

أولاً : امتلاكها هيكل تنظيمي محكم

الهيكل التنظيمي هو اطار يحدد الأدوات والأقسام الداخلية المختلفة للمؤسسة، فمن خلاله تتحدد خطوط السلطة وانسيابها بين الوظائف، وكذلك بين الوحدات الإدارية المختلفة التي تعمل معا على تحقيق أهداف المؤسسة ، ويمكن إجمال فوائد الهيكل التنظيمي في^(١):

١ . المساعدة في توزيع الاعمال والمسؤوليات والسلطات بين العاملين في المؤسسة

٢ . المساهمة في تفويض السلطات وتصميم الاجراءات الادارية

٣ . القدرة على تحقيق الاستخدام الافضل للموارد المتاحة

٤ . العمل على تقادي التداخل والازدواجية بين الانشطة والاعمال

٥ . العمل على تمكين المنظمة من الاستجابة للمتغيرات داخليا وخارجيا والتكيف مع المستجدات.

وسبق أن بينا أن الشركات الوقفية يمكن أن تأخذ صورة شركة وقفية ذات مسؤولية محدودة، أو شركة وقفية مساهمة مغلقة، وعادة ما تقع إشكالات بسبب سيطرة مجلس النظار على إدارة وتشغيل الشركة أو المؤسسة الوقفية، بأن يتم استغلالها على خلاف شروط الواقف، مما يؤدي الى تعطيل أموال الوقف، لذا فإن الفصل بين الملكية والإدارة هو الحل الذي تحققه الشركة الوقفية المساهمة، وذلك يتفق تماما مع مبادئ الحوكمة في الشركات، فمجلس النظارة هو ممثل الملاك، ومجلس الإدارة هو المعني بإدارة الشركة^(٢). حيث يعتبر مجلس النظار الحلقة الأهم في شركة الوقف، لدوره المحوري في رسم سياسات المؤسسة الوقفية وتخطيط وتنفيذ برامجها المختلفة. وتحدد مهامه كما أسلفنا في السعي الجاد لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة من خلال الإشراف الكامل على جميع

(١) المحيذيف، المحيذيف، اديب بن محمد، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، ص٢٢، موقع

<http://www.waqflibrary.com/index-arabic.html>

(٢) الخراشي، عماد بن صالح ، ورقة عمل : هيكله الشركات والمؤسسات الوقفية ، ملتقى تنظيم الأوقاف المنعقد

في فندق الريتز كارلتون في ١٤-١٥/٦/١٤٣٣ هجرية، مدينة الرياض.

العمليات الادارية والاعلامية، ومتابعة تنفيذ الخطط السنوية، ومعالجة الإنحرافات والإشكالات التي تطرأ على المؤسسة أثناء مزاوله أعمالها^(١).

ثانيا : قابليتها لتطبيق فعال لنظام الحوكمة

الحوكمة هي النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، ويتم من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة، كما أنه يحدد القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات^(٢).

وتقوم الحوكمة على عدة مرتكزات أهمها الفضائل الأخلاقية، والبيئة الرقابية السليمة، وتحقيق الجدوى والمنافع الايجابية، والمصلحة العامة، والاستقلالية^(٣).

وإذا كانت الحوكمة تعني الرقابة علي موارد الشركات، وتنظم العلاقة في الشركات، وفق مبدأ الإفصاح والشفافية بين مجلس الإدارة وبين المساهمين وأصحاب المصالح الاخرى، فإنها في المؤسسات الوقفية لا تختلف كثيرا عن ذلك، فالموقوف عليهم كمن يمتلك حصة في الشركة المساهمة باعتبارهم المالكين لأسهمها.

وإذا كانت حوكمة الشركات تفصل بين الإدارة و الملكية، فتخرج الإدارة فقط من سيطرة الملاك، فإن حوكمة المؤسسات الوقفية تقوم على المفهوم الشرعي للوقف الذي تخرج به الأعيان الموقوفة من ملكية الواقف، و كذلك النظارة عليها، إن إرتأى الواقف ذلك في حياته، و هو أمر يستلزم تطبيق معايير معينة قد تزيد في تفصيلاتها ودقتها عن معايير حوكمة الشركات المعهودة^(٤).

(١) المحيذيف، اديب بن محمد، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، ص٢٦.

(٢) Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), Principles of corporate Governance. www.oecd.org

(٣) الحوراني، الحوراني، ياسر عبدالكريم(٢٠١٦)، حوكمة وقف الموارد الانتاجية، ص٨٣، مجلة أوقاف، العدد ٣٠، السنة السادسة عشرة - مايو، الأمانة العامة للاوقاف-الكويت.

(٤) مقال بعنوان : حوكمة المنظمات الوقفية، بقلم : عبدالله محسن النمري ، على موقع مال،

<http://www.maaal.com/archives/٩٦٩٧٤>

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعوي

المطلب الثاني : البنك الوقفي :

الفرع الأول : ماهية البنك الوقفي

يعرف البنك الوقفي بأنه بنك غير ربحي من حيث الأصل يحقق مقاصد الوقف بشكل أشمل، ويعمل وفق النظام والأدوات والضمانات المصرفية المتعارف عليها، بتجميع الأوقاف الصغيرة والمتفرقة في كيان جامع، قد لا يتيسر استثمارها منفردة^(١).

الفرع الثاني : صور البنك الوقفي

من خلال النظر في صور البنوك المعاصرة، يمكن للبنك الوقفي أن يتخذ إحدى الصيغ المقترحة الآتية^(٢):

- الصيغة الأولى البنك الوقفي التجاري الاستثماري: وهو البنك الذي يحقق أمثل توظيف للاستثمار حيث يمكن الاستفادة من الحسابات الجارية فضلا عن الودائع والصناديق الإستثمارية

- الصيغة الثانية البنك الوقفي للاقراض : وهو البنك المتخصص بالاقراض، ويعتبر صورة مطورة لمؤسسة الاقراض او القرض الحسن، من خلال استخدام سياسات وأدوات مالية مشابهة للبنوك

أولا : البنك الوقفي التجاري الاستثماري:

البنك الوقفي التجاري الاستثماري هو البنك الذي يحقق أمثل توظيف للاستثمار الوقفي حيث يمكن الاستفادة من الحسابات الجارية فضلا عن الودائع والصناديق الإستثمارية فيه، والتي تمثل مجالا مهما للاستثمار.

وتمثل هذه الفكرة انتقالا من مرحلة الاستثمار المباشر لأموال الوقف بذاتها الى مرحلة جديدة تقوم على توظيف تلك الثروة في بناء البنك، والذي هو صيغة مستقلة للاستثمار ذات ميزات أخرى تتميز بها عن سائر مجالات الاستثمار.، حيث يعتبر بنك متخصص في التجارة والاستثمار وتوظيف الأموال في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل.

(١) ينظر: أنظر: اليحي، فهد بن عبد الرحمن، (٢٠١٣م)، البنك الوقفي، ص٢٦، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) ينظر: اليحي، البنك الوقفي، ص٤٦-٥٢، بتصرف.

وتقوم فكرة البنك الوقفي هنا على إستثمار الوقف بأشكاله النقدي والعيني (بعد أن يتحول الى رأس مال في البنك) بصورة أفضل، وبالتالي شمول جميع المستفيدين من خيراته ومنافعه. والبنك بهذا المعنى ليس مؤسسة وقفية لإدارة الوقف، وليس مؤسسة خيرية، ولا حتى مجرد شركة لاستثمار أموال الوقف، وقولنا غير ربحي لا يعني عدم تحقيقه أرباح، وإنما الأرباح المتحققة تذهب لتنمية الوقف وتعظيم موارده وبالتالي ينتفع بها الموقوف عليهم من المحتاجين، وليس لحساب المؤسسين والمساهمين الأثرياء^(١).

والبنك يقدم خدمات بنكية متكاملة تقوم على مبدأ عمل البنوك التجارية والاستثمارية، حيث يمكنه أن يقوم بتمويل الجهات الخيرية والأفراد بطريقة شرعية، وكذلك حفظ حسابات الجهات الخيرية (ودائع جارية وادخارية)، على أن تكون للبنك هيئة شرعية مميزة في فقه الزكاة والأوقاف. ومنتجات البنك تتنوع بين ترتيب إصدار وتداول الصكوك، وإنشاء المحافظ الاستثمارية، إضافة الى تقديم القروض المستردة والحسنة للمحتاجين، وضمان الدفع لإمتلاك السلع الرأسمالية، إضافة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان البنك، وغيرها من المنتجات^(٢).

(١) ينظر: فهد البنك الوقفي، ص ٢٦-٢٧.

(٢) مقال: مقترح بإنشاء البنك الوقفي ليكون حلاً للتوازن الاجتماعي والاقتصادي، منشور على موقع :

<http://www.alriyadh.com/٩٢٦٣٦٩>

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعراوي

ثانيا : البنك الوقفي للاقراض :

تقوم فكرة هذا المصرف على تأسيس شركة مساهمة غير ربحية، ينقسم رأسمالها الاسمي إلى عدد من الأسهم الوقفية التي تطرح على الاكتتاب العام للجمهور، ويفضل أن يكون سعر السهم أصغر ما يمكن حتى يناسب كافة الشرائح. هذه الأموال ستشكل رأس مال المصرف الأساسي، والذي سيستخدم جزء منه لتمويل شراء مقرات المصرف وأصوله الثابتة، والجزء الآخر للقيام بنشاطات المصرف التمويلية والخدماتية، وذلك ضمن آلية عمل يحددها نظامه الداخلي وقرارات الجهات الوصائية ومجلس الإدارة والجمعية العمومية^(١).

ويقدم المصرف لعملائه كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها أي مصرف إسلامي، ويتقاضى عليها أجور، غير أن الخدمة الرئيسية التي يقدمها لهم وستكون بمثابة قطب الرحى بين أعماله هي قبول الودائع الجارية، ثم تجميع هذه الأموال مع أموال المساهمين لتشكيل وعاء مالياً واحداً بدون تكلفة على المصرف، وإذا نظرنا لها حسب تأصيلها الشرعي كقرض^(٢) فيمكن أن نطالب المقترض بتأدية زكاتها، قياساً على قول لبعض العلماء بأن الدين يقع على المدين^(٣)، والقرض أخص من الدين، وبناء على ما سبق سينتقل أداء الزكاة من على المودع إلى المصرف، ثم من المصرف إلى المقترض الأخير الذي سيعيد القرض مع زكاته للمصرف حسب الأجل المتفق عليه. ثم يقوم المصرف بتحويل أموال الزكاة المجموعة لديه إلى الجمعيات الخيرية التي تنفقها حسب مصارفها

(١) ينظر : الكسم، قاسم هيثم (٢٠٠٨) ، مصرف الوقف الإسلامي، ص٧-٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق

(٢) ينظر حول المسألة رأي مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ونص عليه بالقرار رقم ٨٦ (٩/٣) في دورته التاسعة المنعقدة في أبي ظبي ١-٥ ذي القعدة ١٤١٥هـ،

(٣) لقد تعددت الآراء في زكاة الدين التي قسمها أبو عبيد إلى خمسة آراء :

١-تجب زكاة الدين في كل حول و إن لم يقبضه

٢-تجب زكاة الدين بعد قبضه لما مضى من السنين

٣-تجب زكاة الدين بعد قبضه سنة واحدة

٤-زكاة الدين على المدين لا على الدائن

٥-لا زكاة على الدين (لا على الدائن و لا على المدين)، ينظر : أبي عبيد القاسم بن سلام، (١٩٨٨)، الأموال ، ص٥٢٦ و ما بعدها، ط٢، دار الفكر.

الشرعية (باستثناء نسبة معينة كأجور أتعاب للمصرف باعتباره من العاملين عليها على أن لا تتجاوز ١٢.٥% كحد أقصى باعتبار مصارف الزكاة الثمانية). ولتغطية نفقاته وتحقيق بعض الأرباح للاحتياجات يمكن للمصرف أن يمتلك بعض الأوراق المالية (أسهم و صكوك إسلامية) تساعده على إدارة السيولة الموسمية، كما يمكن للمصرف أن يدير صندوق أو محفظة استثمار مخصص بدون أن يشارك فيها بأمواله، و يكون فيها مضارباً أو وكيلاً بأجر، ويستخدم العائد المتحقق للاحتياجات أو لتعزيز رأس ماله. من هنا يجب على هذا المصرف الاهتمام بكافة التقنيات الحديثة، حتى يستطيع جذب العملاء وتقديم أفضل الخدمات، فتنوع بذلك و تنتوع دائرة زبائنه وبذلك يحقق أهدافه^(١).

والإتجاه الأكثر رواجاً على ما يبدو هو في إعتقاد صيغة البنك التجاري الاستثماري في تسيير عمل البنك الوقفي، وذلك لمزايا عدة يحققها النظام التجاري للبنوك. وخلاصة ما تقدم فإن إنبثاق البنك الوقفي بكافة صيغه سيحقق العديد من الفوائد للمجتمع منها زيادة التعاون بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والأهلي، وإعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات والشرائح السكانية، وتقليص الفوارق بين الدخول، والإستفادة من المنتجات التي تطرحها البنوك الوقفية للموقوف عليهم وللمجتمع ككل.

(١) ينظر لمزيد من التفصيل : الكسم، مصرف الوقف الإسلامي، ص ٧-٨.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعواوي

المبحث الثالث : سبل تفعيل الاستثمار الوقفي:

المطلب الأول. تفعيل الدور المؤسسي:

استجابة للتغيرات والتطورات الكبيرة التي جرت في بنية الحياة المعاصرة، والتي فرضت التعامل مع الأسلوب المؤسسي في الإدارة، بديلاً عن إدارة الأفراد في تسيير شؤون مختلف القطاعات ومنها قطاع الوقف، برزت الحاجة الى مأسسة هذا القطاع لكي يستجيب لتلك المستجدات المعاصرة في الإدارة والإنتاج والاستثمار^(١).

ويعبر عن مفهوم المؤسسات الوقفية بأنها: وحدات ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وظيفتها القيام بإدارة الأموال الموقوفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وحسب ما ورد في حجة الواقف من مقاصد، في ضوء القوانين والأعراف الوقفية السائدة بهدف تعظيم المنافع والخدمات التي تقدم للأفراد والمجتمع ككل، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية^(٢).

فقد ثبت إن الاعتماد على أساليب التقنية الحديثة، واستعمال النظم الإدارية الجديدة في تسيير شؤون الوقف، والاستناد إلى التخطيط العلمي في رسم الموازنات المالية، وتبويب وتوثيق ممتلكات الأوقاف حسب موضوعاتها وأهدافها، وتحديد مواقعها حسب الأهمية، وحفظ الحجج الوقفية في متاحف خاصة للرجوع إليها عند الحاجة القانونية، كلها من المستلزمات الأساسية في إدارة قطاع الوقف في الوقت الحاضر.

وإدارة مؤسسة بهذا المستوى وتلك التخصصات التنفيذية والرقابية تتطلب بناء وتصميم هيكل إداري محكم يناسب أداء تلك المهام، حيث أن أول ما تفكر به أية شركة أو مؤسسة في مرحلة التأسيس، هو بناء نظام هيكلي محكم يمكّن العاملين في المؤسسة من تنفيذ الأعمال والأنشطة المختلفة وبما يساهم في تحقيق رؤية وأهداف ورسالة المؤسسة.

(١) ينظر : بوجلال، محمد (٢٠٠٣)، الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية، ص ١٠-١١، بحث معد خصيصاً لفعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، السعودية.

(٢) شحاتة، حسين حسين، منهج وأساليب الإدارة العلمية الحديثة في المؤسسات الوقفية، ص ٧، بحث منشور على موقع دار المشورة <http://www.darelmashora.com>. بتصرف

وفي هذا الاتجاه فقد اصبح واضحا أن إستدامة مؤسسة الأوقاف وديمومة عملها يرتبط مباشرة بحسن اختيار أمين عام أو ناظر للوقف يتمتع بشخصية قيادية ولديه خبرة في إقتراح البرامج والأنشطة الاستثمارية لتنمية موارد الوقف، ووضع الاستراتيجيات التي تنهض بالمؤسسة الوقفية^(١)؛ فأكثر أموال الوقف مازالت تعاني من توقف في النمو بسبب أن أكثر الواقفين مازالوا يسلكون الطرق التقليدية في الإستثمار، وهو ما يلزم ضرورة تنشيط الإستثمار بوسائل معاصرة والإستعانة بأهل الإختصاص وبذوي الخبرة في هذا المجال، مع وضع آلية مراقبة شفافة لأنشطة المؤسسة وحساباتها واستثماراتها، وكذلك مراقبة وتقييم أداء النظار أنفسهم.

المطلب الثاني : تفعيل الإبتكار الوقفي:

يمكن تعريف الإبتكار الوقفي بأنه: التطوير الخلاق في وسائل إدارة وتنمية موارد الوقف من خلال جملة من الحلول المبتكرة هدفها زيادة كفاءة الإدارة التشغيلية والإستثمارية لقطاع لوقف وتعظيم موارده وبالتالي تحقيق قصد الوقف.

جاء في الدر المختار ما نصه: (وطريقة إستغلال الدراهم والدنانير وسائر الأموال الإستهلاكية إذا تعورف وقفها، فبأن تدفع الدراهم والدنانير لمن يعمل فيها على سبيل شركة المضاربة مثلا، وما يخرج للوقف من الربح، يتصدق به في جهة الوقف، والقمح ونحوه يباع، ويدفع ثمنه مضاربة كذلك، ولو وقف القمح ونحوه، على أن يقرض منه من لا بذر له من الفلاحين، ثم يستوفى عوضه من محصوله، صح ذلك)^(٢).

(١) وقد أفاض الفقهاء في بيان الشروط المتعلقة باختيار الناظر: كالعقل، والبلوغ، والعدالة، والأمانة، والكفاية، والإسلام. وعلماء المسلمين كانوا يوردون هذه الشروط في من يتولى إدارة الأموال العامة مثل العاملين في بيت المال أو على الزكاة وكذا الوقف وهم بذلك يسبقون علماء الإدارة المعاصرين الذين يضعون ثلاث معايير لاختيار العاملين هي:

المعايير الشخصية: و يقصدون بها القدرة على التعرف والثقة بالنفس وهذا ما يتأتى من البالغ العاقل .

المعايير المهنية: ويقصدون بها التأهيل العلمي والخبرة العملية وهذا ما يعبر عنه بالكفاية.

المعايير الخلقية : وأهمها في مجال الأموال الأمانة والعدالة. ينظر : عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠٠٢)، أسس ادارة الوقف، ص ٥-٦، ، ندوة « عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية» في الفترة من ١١-١٤ شوال ١٤٢٣ هـ الموافق ١٥-١٨ ديسمبر.

(٢) ابن عابدين، (٢٠٠٠م)، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج٤، ص٣٦٤، وما بعدها، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعوي

ويعد الابتكار الوقفي واحدا من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تبديد هواجس الملاك في سعيهم لوقف أجزاء من ثروتهم، وقد شهدت الساحة العلمية البحثية محاولات عديدة لتطوير وسائل معاصرة في تنمية الوقف بما يناسب التقدم الهائل في وسائل التجارة والاستثمار والاستفادة من التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة، وبما يساعد النظار على القيام بمسؤولياتهم في إدارة مؤسسات الوقف. وقد كانت حصيلة محاولات جادة للإجتهد في فقه الوقف ابتكار مجموعة من الصيغ الواعدة، قسم منها طبق فعلا في ميدان العمل، والقسم الآخر ينتظر إكمال تشريعاته وتقنياته اللازمة للبدء، وينبغي للتشريعات الوقفية المعاصرة أن تستفيد من تلك الإجتهدات، والسعي لاستثمار كافة أموال الوقف مع مراعاة الضوابط الشرعية الأخرى الواردة في الفتاوى والتوصيات في هذا الشأن^(١).

وتتضح أهمية الابتكارات الوقفية عند إكمال متطلباتها القانونية والتشريعية، وتطوير منظومة الوقف التشريعية وبناءها على فقه صحيح يعتمد جميع المذاهب الفقهية في إختيار الأحكام، دون الإقتصار على مدرسة فقهية، عندما تستجيب عملية التطوير تلك للمستجدات المعاصرة سواء ما تعلق منها بفن إدارة الوقف وطرق تسييره، أو وسائل تنمية موجوداته وموارده وتثميرها. إذ إن فلسفة تشريع الوقف وحبسه وتأبيده وفق الضوابط الشرعية لا تنفصل عن فلسفة تنميته وتطويره، فالوقف الذي يستعصي على التنمية لظروف طارئة خاصة، سوف يكون ذا فائدة محدودة، وسيتعرض إلى التراجع أو التلاشي، ما لم يكن يمتلك عناصر القوة والاستمرار وظروف التنمية والتحديث.

المطلب الثالث : تفعيل الدور الاعلامي:

إن الإعلام يشكل اليوم حجر الزاوية في ديمومة واستمرار الوقف فضلا عن إنشائه، ولا يمكن الوصول إلى الغاية النبيلة التي من أجلها شرع الوقف إلا بالتوجيه والتناصح والتوعية والشفافية لعموم الناس، حيث ينبغي أن تقوم وسائل الإعلام بحملات مكثفة؛ للتوعية بأهمية دور الوقف في المجتمع الإسلامي، وحث رجال الفكر والأدب على المشاركة في هذه الحملات، إضافة إلى العلماء من الدعاة وطلبة العلم والأئمة والخطباء، من خلال الندوات التلفزيونية والإذاعية، والمجلات، والصحف، ووسائل الإعلام والاتصال الحديث، وحفز الملاك والميسورين ورجال الأعمال بضرورة وقف أجزاء من ثروتهم في وجوه الخير. فالإعلام اليوم شريك إستراتيجي في تنمية وإدارة الوقف؛

(١) أنظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي ١٤٠ (١٥/٦)، وتوصيات وقرارات منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول.

وهذه الشراكة تتبني على وضع خطط وبرامج مشتركة بين الإعلام وإدارات الأوقاف الحكومية والأهلية؛ هدفها إبراز الأعمال الوقفية، وتوفير المعلومات اللازمة عنها، واستغلال الإعلام كذلك لتوعية الجمهور بدور الوقف ووجوب تنوعه في مجالات التنمية والصحة والتعليم وغير ذلك^(١).

يمكن تلمس الآثار المباشرة لتحفيز وتشجيع التجار وملاك الشركات على بذل أقصى الجهود سواء في تشجيعهم على وقف جزء من ثروتهم، أو في تحفيزهم على إدارة المؤسسات الوقفية بالإستعانة بالخبرات الكفوءة المتخصصة. وكذلك توفر قدر عالي من البواعث الذاتية التي تحفز العاملين والإداريين على الأداء الأمثل، فتكون لهم خير معين في تحمل تبعات ومصاعب ومشاق العمل في قطاع الوقف. وهو دور يمكن أن تقوم به الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث المتخصصة، فضلا عن المؤسسات الدينية بطبيعة الحال، والوسيلة الرئيسية التي تستخدمها كل تلك الجهات هي الإعلام بكافة قنواته المرئية والمقروءة والمسموعة، إذ إن دور الإعلام في مجال الوقف كبير، ووسائل الإعلام تعددت اليوم وباتت أدواتها تصل بسرعة الى الناس وبأساليب باهرة، وقنوات التواصل الاجتماعي خير شاهد، لذا يجب أن يحضى الوقف بحصة من هذا الإهتمام.

(١) أنظر : سلمان بن محمد العمري، وسائل الإعلام وأثرها في تنمية الوقف ونشر ثقافته، مقال على موقع :

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعاعي

النتائج والتوصيات

النتائج :

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

- الوقف بوصفه مصدرا إجتماعيا وإنسانيا يعتبر واحدا من أهم الأنظمة التي يمكن من خلالها تقديم الخيرات والمنافع ومد يد العون للفقراء والمحتاجين.
- يعتبر الابتكار الوقفي احد أهم الحقول في قطاع الوقف التي ستصدي لمهام تنمية الوقف ومنع اندثاره وتلاشييه.
- الشركات الوقفية والبنوك الوقفية تساهم مساهمة فعالة في تجميع موارد الوقف وتوظيفها توظيفا استثماريا ناجحا لإعتمادها على آليات ووسائل إحترافية في العمل، فمن خلالهما يمكن إحداث فصل تام للملكية عن الإدارة وبالتالي التخلص من كثير من المشكلات التي تعترض إدارة الوقف.
- الشركة الوقفية خيار مفضل ومناسب للشركات العائلية، في إدارة أصول الأوقاف والإتجار في مواردها. وتمتلك من المزايا ما يؤهلها لإيقاف الفساد والهدر المالي الكبير الذي يعاني منه قطاع الوقف.
- البنك الوقفي أحد الصيغ المبتكرة التي تعمل على تنمية وقف النقود وجمع شتات الاوقاف وتوظيفها في استثمارات كبيرة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية.
- البنك الوقفي يأخذ ثلاث صيغ صيغة البنك التجاري وصيغة البنك للاقراض وصيغة البنك الاستثماري.
- إضافة للخدمات المصرفية، فإن البنك الوقفي للاقراض يقدم للمودعين فائدتين أخريين: إحداها معنوية وهي ثواب الله سبحانه وتعالى من الإنعام على المقرضين ببركة أموالهم في الدنيا و مغفرة ذنوبهم في الآخرة، والفائدة الثانية، مادية: و تتمثل في إعفاء المقرض من زكاة المال على قروضه لغيره، عند فقهاء الحنفية و فقهاء المالكية أي بمعدل ٢.٥% و كلتا الفائدتين مجتمعتان حافز مهم للإقراض الحسن بدون فوائد ربوية .

- يتوفر عند طالبي التمويل الدافع القوي للتعامل مع البنك الوقفي للاقراض، لأن كلفة الائتمان عنده أرخص من غيره وهي تساوي ٢.٥% سنوياً كزكاة المال، يضاف إليها بعض الرسوم المقطوعة كأجور موظفين، بالإضافة إلى أنها وفق الشريعة الإسلامية، لذلك من المتوقع أن يشهد المصرف طلباً شديداً على القروض.
- تواجه صيغ الشركة الوقفية والبنوك الوقفية اشكالات وملاحظات فنية تتطلب معالجات محكمة.
- تواجه الشركات الوقفية والبنوك الوقفية معوقات وصعوبات تتعلق ببعض التقنيات والتشريعات اللازمة لإكمال بناءها وإنطلاقها في ميدان التطبيق بقوة .
- لتفعيل الابتكار الوقفي هناك جملة من المعالجات الهامة : كمأسسة قطاع الوقف وتفعيل الابتكار الوقفي ودور الاعلام في النهوض بالاستثمار في قطاع الوقف.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعراوي

التوصيات :

توصي الدراسة بما يأتي :

- على الدولة الإهتمام بقطاع الوقف وتذليل كافة الصعوبات التي تعيق نشاطه، وسن التشريعات المناسبة التي تكفل قيامه بدوره التنموي والاجتماعي من خلال مؤسساته وقنواته والاهتمام بمحاربة الفساد المستشري في أروقة قطاع الوقف وفرض أنظمة الرقابة المعاصرة كالحوكمة وتدقيق ومراجعة الحسابات، وتفعيل منظومة الحماية الجنائية للوقف.
- على الدولة بجهازها القانوني والتشريعي سن القوانين والتشريعات الكفيلة للمساعدة في اكمال بلورة أفكار ورؤى الباحثين في مجال الوقف والتي من شأنها النهوض بقطاع الوقف ومنها الشركات الوقفية، والبنوك الوقفية.
- على المؤسسات والشركات الوقفية الإهتمام بتفعيل الابتكار الوقفي لصيغ تهدف الى استثمار وتنمية موارد الوقف.
- على الجامعات ومراكز البحوث والقائمين على برامج الدراسات العليا والمشرفين على الرسائل الجامعية تدريس مادة الوقف كمتطلب مستقل ضمن مقررات مواد الاقتصاد الاسلامي في مراحل البكالوريوس وتضمين موضوع الوقف وقضايا المعاصرة وخاصة ما يتعلق بموضوعات الإبتكار الوقفي في الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه، وتنظيم ورش العمل والندوات العلمية والمؤتمرات الخاصة بالمستجدات المتعلقة بقطاع الوقف.
- على الدولة من خلال مؤسساتها الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي الإهتمام بتشجيع الملاك على وقف أجزاء من ممتلكاتهم وأموالهم وتبديد هواجسهم نحو الوقف. وتذكيرهم فضلا عن الأجر الأخروي، فإن المساهمة ستحول صاحبها الانضمام إلى الجمعية العمومية للمساهمين، والتي بدورها ستنتخب مجلس الإدارة، والذي سيعين أعضاء الإدارة التنفيذية، التي بدورها ستكون مسؤولة أمام الجمعية العمومية، فليست القضية تبرع بالمال ثم الانصراف، إنما هناك آلية تمكن هذا المساهم من المشاركة في إدارة ماله المبذول، و التأكد من أن المال سيوضع في موضعه الصحيح.

- على البنك الوقفي وضع سياسة ائتمانية مناسبة ومتوازنة تراعى فيها الأولويات وتحمي المصرف وتحقق مقصد الواقف، بأن توجه هذه القروض للفئات المتوسطة، كالحرفيين ومحدودي الدخل القادرين على تقديم الضمانات، أما الفقراء فإنهم سيحصلون على الزكاة من الجمعيات التي يحول لها المصرف أموال الزكاة المجمعة لديه، وهذا أفضل لهم وللمصرف من إعطائهم قروض حسنة.
- وكذا الحال بالنسبة لطالبي الخدمات فغالباً ما يترافق طلب التمويل مع طلب الخدمة والعكس بالعكس، لذلك فإن الطلب الشديد على التمويل سيرافقه طلب مثله على الخدمات المصرفية، ولا سيما إذا سائر المصرف التكنولوجية الحديثة في عمله و قدم أسعاراً مدروسة لخدماته.

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعواوي

المصادر والمراجع:

القران الكريم

- البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق د.مصطفى البغا)، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت.
- البعلي، عبد الحميد محمود، ضرورة تقنين أحكام الفقه الإسلامي لتطبيق الشريعة الإسلامية، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي:
<http://iefpedia.com/arab/category/>
- أبو عبيد القاسم بن سلام ١٩٨٨، الأموال، ط٢، دار الفكر،.
- بن عزوز، عبد القادر (٢٠٠٤)، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.
- ابن عابدين، (٢٠٠٠م)، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، وما بعدها، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي أبو محمد، (١٤٠٥)، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت.
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، (١٩٨٠)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية.
- بوجلال، محمد (٢٠٠٣)، الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية، بحث معد خصيصاً لفعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، السعودية.
- البيهقي وصححه، البيهقي، أحمد بن الحسين (١٣٤٤هـ)، السنن الكبرى، ط١، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد.
- تهامي، عز الدين فكري، (٢٠١٢)، حوكمة المؤسسات الوقفية، الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي المنعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر، القاهرة، في الفترة ٢٣-٢٤ أبريل.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين - بيروت .
- الحطاب، محمد بن محمد، (١٩٨٧م)، مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت.
- الحمادي، حسن أحمد (١٩٩٧م)، المسؤولية الجنائية لإدارة الوقف في قانون العقوبات

- الإتحادي، بحث مقدم الى ندوة الوقف الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين.
- الحوراني، ياسر عبدالكريم(٢٠١٦)، **حوكمة وقف الموارد الانتاجية**، مجلة أوقاف، العدد ٣٠، السنة السادسة عشرة - مايو، الأمانة العامة للأوقاف-الكويت.
- مقال بعنوان : **حوكمة المنظمات الوقفية**، بقلم : عبدالله محسن النمري ، على موقع مال، <http://www.maaal.com/archives/٩٦٩٧٤>
- الخراشي، محمد بن عبدالله، شرح الخراشي على مختصر خليل (فتح الجليل)، دار الفكر.
- الخراشي، عماد بن صالح ، ورقة عمل : **هيكلية الشركات والمؤسسات الوقفية** ، ملتقى تنظيم الأوقاف المنعقد في فندق الريتز كارلتون في ١٤-١٥/٦/١٤٣٣ هجرية، مدينة الرياض.
- الخطيب، محمد الشربيني، (١٩٥٨م)، **مغني المحتاج**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الراجحي، خالد عبدالرحمن بن سليمان، (٢٠١٦)، **تأسيس الشركات الوقفية - دراسة فقهية تأصيلية**، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر ٢٥ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: **الصناعة المالية الإسلامية بعد ٤٠ عاما - تقييم التجربة واستشراف المستقبل**، جامعة طيبة، المدينة المنورة.
- الزحيلي، وهبة، (١٩٩٦)، **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، ط٢، دار الفكر المعاصر.
- الزرقا، مصطفى أحمد، (١٩٩٨م)، **أحكام الأوقاف**، ط٢، دار عمار، عمان، الأردن
- الزين، سميح عاطف، (١٩٩١)، **علم النفس**، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- السعد، أحمد محمد، **الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والإقتصاد - مدخل نظري**، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.ArabLawInfo.com.
- السويلم، سامي(٢٠٠٠م)، **صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- السبهاني، عبد الجبار حمد (٢٠١٠)، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، بحث ضمن بحوث مجلة الشريعة والقانون، السنة ٢٤، العدد ٤٤، جامعة الإمارات العربية.
- السرطاوي، محمود، (٢٠٠٩)، **وقف الأسهم والصكوك والحقوق والمنافع**، بحث مقدم الى مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.
- الشامسي، جاسم علي سالم، (١٩٩٧)، **مسائل قانونية في أحكام الوقف**، بحث مقدم الى ندوة الوقف الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.
- شبير، محمد عثمان (٢٠٠٩)، **استبدال الوقف في الفقه الاسلامي والقوانين المعاصرة**،

صيغ معاصرة للاستثمار في أموال الوقف

د . مدحت جاسم محمد السبعواوي

-
-
- العدد ٢٧، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة قطر .
 - الشيرازي، أبي اسحاق، (١٣٩٦هـ)، المهذب، ط١، مصطفى الحلبي، القاهرة.
 - صليبيا، جميل، (١٩٨٢). المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
 - العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٠م)، الصناديق الوقفية السيادية، دراسة فقهية - اقتصادية، دار النشائر، بيروت.
 - عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠٠٢)، أسس ادارة الوقف، ندوة « عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية» في الفترة من ١١-١٤ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ١٥-١٨ ديسمبر.
 - العياشي، الصادق فداد (٢٠٠٨)، مسائل في فقه الوقف، دورة دور الوقف في مكافحة الفقر - نواكشوط ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
 - العياشي، فداد، مدخل للمناقشة حول قضايا في التشريعات الوقفية المعاصرة، ورقة معلومات أساسية مقدمة الى الملتقى العلمي حول قوانين الوقف والزكاة في نواكشوط، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة.
 - العبيدي، ابراهيم، (٢٠٠٩)، إستبدال الوقف رؤية شرعية اقتصادية قانونية، ط١، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي.
 - العسقلاني، أحمد بن حجر، (١٣١٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط١، المطبعة الخيرية. الشوكاني، محمد بن علي، (١٣٤٧هـ)، نيل الأوطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
 - الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقري (د- ت)، المصباح المنير ، دراسة وتحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية.
 - فعاليات الدورة الأولى للمنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي المنظمة من طرف المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي والمنطقة الحرة لدبي يوم الأحد ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥ <https://www.youtube.com/watch?v=oi-y218yF6c2015>
 - قحف، منذر (٢٠٠٦)، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، ط٢، دار الفكر.
 - قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٤٠ (١٥/٦)، <https://iifa.aifi.org/ar/2157.html>
 - الكبيسي، محمد عبيد عبدالله، (١٩٧٧م)، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة الرشاد، بغداد.
 - الكسم، قاسم هيثم (٢٠٠٨) ، مصرف الوقف الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة،

- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
- المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، (١٤١٩)، الإنصاف في معرفة
الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط١، دار إحياء التراث العربي.
- المرغيناني، علي، (١٣١٥هـ)، الهداية مع فتح القدير، ط١، بولاق.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (د-ت)، الجامع الصحيح،
دار الجيل - بيروت + دار الأفاق الجديدة - بيروت.
- المهنا، خالد بن عبد الرحمن (٢٠١٣م)، الشركات الوقفية، مشروع بحثي ممول من
كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة محمد بن سعود السعودية .
- مقال: مقترح بإنشاء البنك الوقفي ليكون حلاً للتوازن الاجتماعي والاقتصادي، منشور على
موقع: <http://www.alriyadh.com/٩٢٦٣٦٩>
- المحيذيف، اديب بن محمد، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، موقع
<http://www.waqflibrary.com/index-arabic.html>
- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD),^(١)
Principles of corporate Governance. www.oecd.org
- اليحي، فهد بن عبد الرحمن، (٢٠١٣م)، البنك الوقفي، مشروع بحثي ممول من كرسي
الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- الويشي، عطية فتحي، (٢٠٠٢م)، أحكام الوقف وحركة التقنين في العالم الإسلامي
المعاصر، مطبوعات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
- وسائل الإعلام وأثرها في تنمية الوقف ونشر ثقافته، مقال على موقع :
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٦/٢٠١٦١٢١١/ar٨.htm> ، سلمان بن محمد العمر